

سالم عبد المنعم بركان

رئيس مجلس الإدارة

التاريخ : 10/4/2011/04/07 - UNLISTED - ASSEMBLY DECISION  
الرقم : د أس / 64

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم

رئيس مفوضي هيئة الأوراق المالية

عمان - الأردن

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادية الرابع عشر

لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أشير إلى الموضوع أعلاه ، وعظفاً على كتابنا رقم د أس / 54 تاريخ 2011/03/24 بالخصوص ،  
أرفق طياً صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الرابع عشر لشركة البنك العربي الإسلامي  
الدولي والمنعقد بتاريخ 2011/03/23 .

وتفضلوا معاليكم بتقبلنا على الاحترام ،،  
هيئة الأوراق المالية  
الإدارة الإدارية  
الديوان  
١٠ نيسان ٢٠١١  
الرقم المتسلسل : ٥٦٩١  
رقم المساقف :  
الجهة المختصة :  
15

سالم عبد المنعم بركان  
رئيس مجلس الإدارة

الذاتة تمام

البورصة

٤/١١

- مرفقات :



## محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الرابعة عشرة

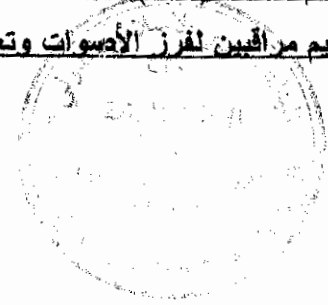
لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي المنعقدة بتاريخ 2011/03/23

بناءً على الدعوة الموجهة من معالي رئيس مجلس الإدارة للبنك العربي الإسلامي الدولي إلى مساهمي البنك بتاريخ 2011/03/01 لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية الرابعة عشرة لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي ، فقد عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها في الساعة الحادية عشرة من ظهر يوم الأربعاء الموافق 2011/03/23 .

ترأس الاجتماع السيد سالم عبد المنعم بركان / رئيس مجلس الإدارة الذي رحب بالسادة الحضور أصحاب السماحة والفضيلة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وشكرهم على الدعم والتجاوب الذي يلقاه البنك العربي الإسلامي الدولي منهم ، كما رحب بالسيد غسان ضميره مندوب عطفة مراقب الشركات ، وبالآنسة هبة غرايبة مندوب البنك المركزي الأردني ، والسادة كريم النابلسي وحازم أبو غريبه ممثلي السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) / مدققي حسابات البنك وطلاب من مندوب عطفة مراقب الشركات إعلان قانونية الجلسة .

أعلن السيد غسان ضميره مندوب عطفة مراقب الشركات حضور جميع مساهمي البنك بالأصالة والذين يحملون أسهماً مقدارها مائة مليون سهم ، أي أن نسبة الحضور قد بلغت 100% ، كما حضر اجتماع الهيئة العامة جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك يكون النصاب القانوني متحققاً كما أن جميع الإجراءات والترتيبات العامة أصولية من حيث النشر والإعلان وحضور أعضاء مجلس الإدارة ، وبذلك فإن الاجتماع يعتبر قانونياً وأن ما يتخذ فيه من قرارات يعتبر ملزماً وذلك استناداً لأحكام المادة (170) من قانون الشركات .

أعلن السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أن جميع مساهمي البنك قد حضروا الاجتماع أصالة ، وقد بلغ مجموع الأسهم التي يحملونها أصالة ما مجموعه مائة مليون سهم وهي الأسهم المكونة لمجموع رأس المال أي أن نسبة الحضور هي 100% وبذلك يكون النصاب القانوني متحققاً ، كما يحضر الاجتماع جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك عملاً بأحكام المادة (177) من قانون الشركات رقم (22) لعام 1997 ، وأضاف قائلاً أنه استناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات ، فإنني أقرر تعيين السيدين مصدر موسى ود. أحمد عوض عبد الحليم مرافين لفرز الأصوات وتعيين الدكتور محسن أبو عوض كاتباً للجلسة .





بعد أن شكر السيد رئيس مجلس الإدارة السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات بدأت الهيئة العامة في النظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال حسب تسلسل ورودها .

جدول أعمال الهيئة العامة العادية :

اقترح المساهم الوحيد إضافة بند تحت أية أمور أخرى (موضوع توزيع الأرباح وبحيث يتم مناقشته وإقراره ضمن مناقشة البيانات المالية) :

- 1- تلاوة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة الثالثة عشرة .
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2010 وخطة عمل الشركة للسنة التالية والمصادقة عليهما.
- 3- سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2010 .
- 4- مناقشة حسابات وميزانية البنك عن السنة المالية 2010 والمصادقة عليها .
- 5- موافقة الهيئة العامة على تخصيص الأرباح المتحققة للعام 2010 .
- 6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المذكورة .
- 7- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2011 وتحديد أتعابهم .
- 8- أي أمور تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الإجتماع العادي للهيئة العامة ، على أن يقترن إدراج هذا الإقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الإجتماع ، حيث تم اقتراح موضوع توزيع الأرباح على المساهم الوحيد وبحيث يتم مناقشته وإقراره ضمن مناقشة البيانات المالية .

البند (1) : قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 2010/03/23 :

قرأ الدكتور محسن أبو عوض كاتب الجلسة / أمين سر مجلس الإدارة محضر اجتماع الهيئة العامة الثالثة عشرة التي عقدت بتاريخ 2010/03/23 ولما لم يكن هناك أي تعليق على ما ورد فيها فإن الهيئة العامة تكون قد وافقت على وقائع تلك الجلسة .

البند (2) : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2010 وخطة عمل الشركة للسنة التالية والمصادقة عليهما :

البند (3) : سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2010 :

البند (4) : مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليها :



البند (5) :

موافقة الهيئة العامة على تخصيص الأرباح المتحققة للعام 2010 :

اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة جمع هذه البنود الأربعة (2 ، 4 ، 5 ، 8) في بند واحد والبدء بسماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية 2010 وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع ، حيث طلب رئيس مجلس الإدارة سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية ، وتلى عضو هيئة الرقابة الشرعية فضيلة الشيخ سعيد الحجاوي تقرير الهيئة الشرعية ، ثم تم الطلب من السيد كريم النابلسي مندوب السادة ديلويت آند توش بتلاوة تقرير مدققى الحسابات وتم ذلك ، أما بالنسبة لتوزيع الأرباح النقدية للمساهم الوحيد (البنك العربي ش.م.ع) فأشار السيد سالم بركان بأن قيمتها ستكون (7.9) مليون دينار وبحيث يتم قيدها من حساب الأرباح المدورة ، وكمايلي :

5,688,430	الأرباح المدورة من السنوات الماضية
3,967,610	الربح للسنة الحالية بعد التقطاع الإحتياطي

9,656,040	الأرباح المدورة في نهاية عام 2010
(1,750,790)	موجردات ضريبية موجلة 2010

الأرباح القابلة للتوزيع 7,905,250

كما وأشار السيد سالم بركان أن هذه التوزيعات لن تؤثر على المركز المالي للبنك ولن تؤثر أيضاً على أي من المؤشرات المالية المتعلقة بذلك .

ثم طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من المساهمين إبداء أي استيضاحات لديهم حول أي من البنود أعلاه ، ولما لم يكن هناك أي استيضاحات حول تقرير مجلس الإدارة والحسابات الختامية وميزانية البنك للسنة المالية 2010 ، فإن الهيئة العامة تكون بذلك قد صادقت بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2010 وخطه عمل الشركة

والحسابات الختامية وميزانية البنك للفترة المنتهية في 2010/12/31 ، والموافقة على

توزيع الأرباح على المساهم الوحيد كما ورد أعلاه بمبلغ 9.9 مليون دينار أرباح نقدية

البند (6) : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المذكورة :

في ضوء موافقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2010 ، فقد اقترح السيد محمد موسى د.م.ع / نائب رئيس مجلس الإدارة على السيد رئيس المجلس / رئيس الجلسة عرض موضوع إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية



فـالي 2010/12/31 على المساهمين ، وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء  
ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المذكورة بما يتوافق مع القانون.

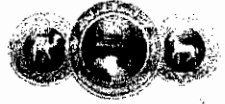
**البند (7) : انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2011 وتحديد أتعابهم :**

طرح السيد الرئيس على الهيئة العامة انتخاب ديوليت أند توش الشرق الأوسط - الأردن  
مدققين لحسابات البنك العربي الإسلامي الدولي للسنة المالية 2011 ، ولما لم يكن هنالك  
مرشحين آخرين ، فإن السادة ديوليت أند توش يكونوا قد فازوا بالتركية لتدقيق حسابات  
البنك للسنة المالية 2011 وقد فوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

وفي ختام الاجتماع رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور مرة أخرى وأشار إلى أن  
البنك العربي الإسلامي الدولي تمكن من تجنب تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية بفضل  
من الله اولاً ، ومن ثم السياسة النقدية الحسنة التي يتبناها البنك المركزي الاردني في الرقابة على  
البنوك ، و التزام البنك بتعليمات السلطة الرقابية بتطبيق افضل الممارسات المتعلقة بالحاكمية  
المؤسسية ، ويمارس البنك انشطته وفق اعلى درجات الشفافية و الإفصاح و النزاهة تجاه اطراف  
العلاقة مع البنك و المجتمع المحلي و المساهمين والعملاء و العاملين .

كما وأن استمرارية التطوير و التحديث و ايجاد منتجات جديدة لترسيخ المبادئ المصرفية الاسلامية  
هي السمة الراسخة لهذه المرحلة و علامة فارقة تميز بها البنك خلال العام الماضي لتوسيع قاعدة  
عملائنا و تنويع محفظة منتجاتنا ، فقد فقام البنك بطرح منتج بيع المساومة ، وفي السياق ذاته اُضاف  
البنك إلى باقة الإجارة المنتهية بالتملك إجارة المعدات الطبية المنتهية بالتملك ، وإجارة السيارات  
الجديدة والمستعملة إجارة منتهية بالتملك لغايات الاستعمال الشخصي والتجاري، ويدرّس البنك حالياً  
إدخال منتج الإجارة الموصوفة في الذمة ليكون سباقاً في إدخال هذا التنوع في المنتجات بغية مواكبة  
الحاجات المطردة للناس بما ينسجم مع الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي، إلى جانب عمل البنك  
على التوسع في تطبيق عقد استصناع المطابخ والأبواب والبناء، ويستمر البنك في أداءه الدؤوب على  
تطوير مجموعة منتجاته وخدماته وابق خطته المستقبلية للأعوام القادمة.

واستكمالاً لخطه البنك في التوسع والانتشار للوصول إلى كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية،  
ارتفع عدد فروع البنك إلى 28 فرعاً كما ان هنالك فرعين تحت الإنشاء في كل من منطقة مرج  
الحمام ومحافظة اربد شارع الهاشمي ومن المتوقع الانتهاء من العمل فيهما في الربع الاول من عام  
2011 ولا يزال التوسع مستمرا لتغطية مختلف مناطق ومحافظات المملكة حيث يخطط البنك لإفتتاح  
خمس فروع جديدة في عام 2011 بحيث يصبح عدد فروع البنك بإذن الله 35 فرعاً بالإضافة إلى  
تحديث الفروع القديمة ، لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية ، بالإضافة إلى  
التوسع المستمر في شبكة الصراف الآلي في كافة الفروع والمواقع الحيوية.



وفي الختام و بالنيابة عن مجلس ادارة البنك ، فقد تم توجيه الشكر و التقدير للبنك المركزي الاردني ، ولجميع الاخوة اعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين لما بذلوه من جهد خلال العام الماضي ، ثمنا في ذات الوقت الجهود المخلصة التي يبذلها جميع موظفي البنك على اختلاف مواقعهم ، والشكر لكل الشكر لأصحاب السماحة والفضيلة اعضاء هيئة الرقابة الشرعية على جهودهم الخيرة و مساهماتهم النبيلة و القيمة التي يبذلونها في سبيل تسيير اعمال البنك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية الغراء ، والشكر موصول لعائلتنا الكرام الذين اولونا ثقتهم و دعمهم ، مؤكدين حرصنا والتزامنا بتقديم افضل الخدمات و المنتجات المصرفية و فقا لشريعتنا الاسلامية السمحة و الله ولي التوفيق

ولما لم يكن هنالك أية أمور أخرى للبحث فقد رفعت الهيئة العامة جلستها في الساعة الثانية عشر والنصف من ظهر اليوم المذكور ، وقد شكر السيد الرئيس جميع الحاضرين لتكرمهم بالحضور لهذا الإجتماع .

سالم عبد المنعم بركان

رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

غسان ضمرة

مندوب مراقب الشركات

د.محسن أبو عوض

كاتب الجلسة/أمين سر مجلس الإدارة

